

البعد القانوني في الإدارة العامة:
دراسة في حالة العلم
إعداد
د/ أيمن الباجوري
مدرس الإدارة العامة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة





نظريات الإدارة العامة في إطار الدراسات القانونية :

لقد تطورت الأفكار النظرية الحاكمة لعلم الإدارة العامة في إطار التطورات التي صاحبت حركة الإدارة العلمية، والتي كان لها عظيم الأثر في أحداث نقلة موضوعية في الدراسات الإدارية عموماً، لما تضمنته تلك المدرسة من إرساء المبادئ الكفيلة برفع كفاءة العاملين داخل الجهاز الإداري، كما كان لتلك المدرسة فضل السبق في تحقيق تقدم نوعي في الدراسات ذات الطبيعة العملية لموضوعات الإدارة بدلاً من الطابع التقليدي الفلسفي النظري الذي ميز أبحاث ونظريات الإدارة في الماضي.

المدرسة السلوكية لها الفضل تطوير مجموعة من المعارف المرتبطة بتفسير سلوك العاملين داخل الجهاز الإداري، وبصفة خاصة فيما يتعلق بأسلوب وطريقة صناعة القرارات الإدارية، ولقد تميز التطور السابق أيضاً في إطار المدرسة السلوكية بأنه تطور يتلائم مع فكر القانون الخاص ، أكثر من فكر القانون العام.



النظريات الإدارية :

مستنبطة من مؤسسات إدارية محكومة بقواعد القانون الخاص، مما أدى لإثارة تساؤل هام حول مدى مساهمة أطر القانون العامة تجسد في أطر القانون الإداري بالأساس في دعم نظريات الإدارة العامة ، وتمكينها من تأدية وظائف المرتكزة حول تقديم الحاجات الجماعية للمواطنين، وتتسم بالعامل التطبيقي.

نظرية القرار الإداري:

هي نظرية الموظف الفعلي، ونظرية العقد الإداري، ونظرية الظروف الطارئة، ونظرية عمل الأمير، ونظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة ، وتعد من النظريات الخاصة بالمسؤوليات الإدارية .

وإذا كانت النظريات الإدارية المستنبطة من حقل القانون الإداري قد اتسمت بالطبيعة العملية، كما سبق ايضاحه، فإن الأطر النظرية التي طورها حقل الإدارة العامة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كانت في مجملها تبحث عن معالجة الخلل في النظريات الإدارية الغربية السائدة، في ظل عدم صلاحيتها للتطبيق على الدول حديثة النشأة، ومن ثم محاولة البحث عن الخلل ، وما إذا كان في النظريات الغربية ذاتها أم في التطبيق على حالة الدول النامية .



تنشأ النظريات الإدارية يكون بمحاولة البحث عن أطر عالمية للإدارة العامة صالحة للتطبيق مع اختلاف البيئات، وكذلك البحث عن أطر نظرية عالمية، وأطر إدارية محلية ، أو بين وجود أطر إدارية عالمية ؛ سيؤدي لمزيد من التشوهات في حقل الإدارة العامة .

وبالفعل أصبحت الكثير من النظريات الإدارية تتعدى حدودها القومية أو الوطنية إلى حدود عالمية بفضل التسارعات والتغيرات في بيئة العمل، وسرعة إنتقال رؤوس الأموال ، والتغيرات التكنولوجية ؛ فأصبحنا نتحدث عن قوانين عالمية في مجال التعاقد الحكومية ، وكذلك قوانين عالمية في مجالات مكافحة الفساد الإداري، قواعد موحدة في مجالات الخدمة المدنية في الكثير من المناطق، وكذلك قواعد أساسية في مجالات الحوكمة المحلية، وقواعد أو نظريات موحدة للشفافية الإدارية، سيطرة للقوانين الإدارية العالمية على شتى مناحي الحياة الإدارية الوطنية أو الداخلية.



نظرية الإدارة البيروقراطية:

تقسيم المنظمات إلى ترتيب هرمي، وإنشاء خطوط قوية من السلطة والسيطرة، واقتراح على المنظمات وضع الإجراءات تشغيل موحدة شاملة وتفصيلية لجميع المهام الروتينية.

وتعتبر النظرية في الإدارة العامة مفيدة ونافعة عندما تثبت قدرتها، لا على وصف الظاهرة المعقدة فحسب، بل على وصف الظاهرة المعقدة فحسب، بل على تفسير الظاهرة الموصوفة، ترتبط بالوضع السائد، والتفسير يلعب دورا كبيرا في كشف التشويه للظاهرة البحثية .

وتعني نظريات الإدارة العامة بشرح وتفسير الواقع، من خلال نظريات تجريبية، وتحاول الإشارة إلى ما يجب أن يكون عليه الواقع ولماذا؟

